

التركيبة السكانية في جيبوتي

محاضر- قسم التاريخ-كلية الآداب-
جامعة الزاوية- ليبيا

أ. أخويره رمضان عمر عيسى

المستخلص :

يكتسي موضوع التركيبة السكانية في جيبوتي أهمية بالغة؛ لأنه يشكل أحد أهم ركائز مكونات الدولة، وترتب علي هذه التركيبة العديد من النتائج، لعل أهمها توزيع المناصب التشريعية والتنفيذية في جيبوتي، كما تحكمت في أحيان عدة في العملية السياسية الانتخابية، ولعبت دوراً في اختيار من يتولى الحكم فيها. تعتبر قبيلتا العيسي والعفر من أكبر القبائل التي تقطن جيبوتي، وينحدر منها أغلب السكان، إلى جانب بعض القبائل الصغيرة الأخرى، ومن بينها قبائل عربية، ويمكن الإشارة إلى أن أغلب العناصر السكانية تعود إلى أصول واحدة ترجع بحذورها إلى عنصر الكوش، أول من سكن سواحل البحر الأحمر. علاوة علي التركيبة السكانية سوف تتطرق هذه الدراسة إلى كل ما يتعلق بالسكان من عادات وتقاليد ومعتقدات دينية، إضافة إلى التعليم، سواء التعليم البدائي الذي اعتمد على الكتاتيب، مروراً بتأسيس المدارس زمن الاحتلال الفرنسي، ووصولاً إلى التعليم مابعد فترة الاستقلال ، وسوف تعرج الدراسة علي بعض المشاكل الاجتماعية التي كانت موجودة بالمجتمع الجيبوتي.

Abstract:

The topic of demographics is very important in Djibouti because it underlines one of the primary fundamental components of the state. Demographics accrues several consequences, among which is the distribution of legislative and executive political posts in the country. In a similar vein, demographics played a determinant role in political election processes upon multiple occasions as well as the selection of the ruler. The tribes of Issas and Afars are considered the biggest that inhabit Djibouti, of which most of the population descends. Other smaller tribes also resides the country, thereof some are of Arabic origins. Nonetheless, most of population shares similar ancestries, namely Cushitic roots, being those who first settled in at the red sea's coastline.

In addition to demographics, this study tackles traditions, customs and religious beliefs of the population. It also examines education in both its early form represented by the *Kuttab*s, to the establishment of schooling system during French colonial rule, and finally education after independence. This study will also briefly refer to some of the past social problems in Djibouti.

المقدمة:

شغلت جيبوتي حيزا جغرافيا هاما علي الساحل الشرقي لقارة أفريقيا، وكانت هدفا للأطماع الاستعمارية الأوروبية من قبل الدول الكبرى آنذاك وهي: بريطانيا وفرنسا، ثم لحقت بركبهما إيطاليا، وكان لموقعها ذاك أثر في جذب الهجرات المختلفة إليها، وهو الأمر الذي انعكس بشكل كبير علي التركيبة السكانية بها، حيث تتكون تركيبها السكانية من العديد من القبائل المنحدرة من أصول متباينة، سواء تلك المتواجدة داخل أفريقيا أو الوافدة إليها من المناطق المجاورة أو الواقعة علي الطرف الآخر من البحر الأحمر. وقد حدث فيها الكثير من التطور منذ القدم وحتى العصر الحديث. وكان توزيع تلك القبائل الجغرافي علي كامل جيبوتي، بالرغم من تركيز بعض التجمعات في مناطق معينة، ونتيجة لهذه الهجرات واختلاطها بالعناصر المحلية تكونت تركيبة سكانية بلغ تعدادها حوالي 000008 نسمة⁽¹⁾.

في البداية لابد من الإشارة إلي موقع جيبوتي الجغرافي، فهي تقع في شرق قارة أفريقيا، ويحدها من الشرق خليج باب المندب، ومن الغرب أثيوبيا، ومن الشمال أرتيريا، ومن الجنوب الصومال. يقطن جيبوتي اثنتان من أكبر القبائل هما: قبيلة العيسى التي يعود أصلها إلي الصومال، وقبيلة العفر المنحدرة من الدناكل، وكلتاهما تعيش متنقلة من منطقة إلي أخرى بحثاً عن المياه والمراعي، وذلك وفقا للظروف المناخية والحياتية التي فرضتها الطبيعة عليهم، وظلت هذه القبائل محافظة على الطابع والتقاليد القبلية السائدة منذ القدم، وكانت كل قبيلة تعيش مستقلة عن الأخرى ولا يجمعهم سوى الأحداث القومية.⁽²⁾

يمكن القول إن شعوب هذه المنطقة من أفريقيا تعود إلي أصل واحد، ويعتقد بعض المؤرخين أن العنصر المعروف باسم (كوش) يعود في نسبه إلي كوش بن حام بن سيدنا نوح -عليه السلام- وهم أول من سكن سواحل البحر الأحمر الغربية وانتقلوا منها إلي جنوب الجزيرة العربية قبل أكثر من عشرة آلاف عام، ثم تعاقبت بعد ذلك الهجرات من سيناء ومن جنوب الجزيرة العربية (اليمن حالياً) باتجاه شرق أفريقيا عندما عبروا البحر الأحمر وتحديداً من منفذ باب المندب و جزر دهلك.⁽³⁾

إن هذه الهجرات المتعاقبة والمتعددة تصاهرت واختلطت مما نتج عنها العنصر الأفريقي الذي يقطن القارة الأفريقية الآن، والملاحظ أنه يحمل الملامح العربية، وهذه العناصر تدين بالإسلام و تتكلم اللغة العربية، هؤلاء السكان الذين عمروا منطقة جيبوتي ينتمون إلي عدة قبائل هي: العيسى، العفر، العرب المهاجرين الصوماليين، وإلي جانبهم بعض الطوائف الأجنبية واختلفت المناطق والأقاليم التي استقروا فيها واتخذوها موطناً لتركزاتهم السكانية وتجمعاتهم.

فئات السكان:

أولاً: قبائل العفر (الدناكل):

تقطن قبيلة العفر منطقة شاسعة مثلثة الشكل، تقدر بحوالي 051 كيلومتراً مربعاً، يحدها من الشرق ساحل البحر الأحمر وشبه جزيرة بوري في جنوب مصوع، عند أطراف خليج البحر الأحمر، ويمتد تواجدهم حتى خليج تاجورة، وتعتبر هذه المنطقة نقطة انطلاق التجارة إلى منطقة شوا، ويعيش منهم في جيبوتي مجموعات كبيرة، والجزء الآخر في أثيوبيا.⁽⁴⁾ وتعتبر مجموعات العفر التي استقرت في جيبوتي من القبائل البدوية، أما المجموعات التي تقطن ميناء عصب توصف بأنها قبائل مدنية، وشهدت تمدناً ملحوظاً في النصف الثاني من القرن العشرين،⁽⁵⁾ أما باقي تجمعاتهم الأخرى فهي تعيش في منطقة الصحراء عند دنكالي ورهيفة واوبوك وتاجورة. وتعتبر هذه المناطق قرى صغيرة، وفي ستينات القرن العشرين ساعد التطور السياسي الذي وقع في إقليم جيبوتي الفرنسي على تشجيع قبائل العفر على الاستقرار في جيبوتي.⁽⁶⁾ وتوجد في منطقة العفر تسع عشرة سلطنة أهمها سلطنة: رهايتو، والعوصا، وجوباد، وتاجورة. وتقع السلطنة الأخيرة في إقليم جيبوتي، أما السلطنات الأخيرة فهي في نطاق الأراضي الأثيوبية،⁽⁷⁾ وهذه السلطنات تتمتع بحكم ذاتي؛ لأن النظام السائد عند قبائل العفر هو توارثهم للزعامة، ويعين هؤلاء كسلطين أو ملوك حسب مركز القبيلة، وسلطة هؤلاء محدودة، حيث يقومون بتنفيذ الإرادة العامة للقبيلة. و يخضع العفري من ميلاده حتي ماته لقواعد متشددة تكفل الترابط في القبيلة، ولكنها تعوق قدرات الفرد الثقافية وروح المبادرة، ويخضع الشاب في القبيلة للتدريب على الحرب، ويعمل التنظيم على التكافل الاجتماعي لدى أفراد القبيلة، وتقام الاحتفالات والشعائر حسب قانون القبيلة، حيث تناقلها جيل بعد جيل مثل: حفلات الميلاد، والزواج، والختان، والموت.⁽⁸⁾ وينقسم العفر في جيبوتي إلي قبيلتين هما: الأدومار (aramayda) والأسامار (aramayassa)، وتنقسم هاتان الجماعتان بدورهما في عدة بطون فرعية، كما توجد داخل القبيلة عشائرية داخل هذه القبائل.⁽⁹⁾ و يفتخر الرجال بوضع ريش النعام على شعورهم، وهو دلالة علي شجاعتهم، ويعطي انطباعاً عن قتل أحد الأعداء، ولا يستطيع أي أجنبي الدخول إلي أراضي قبيلتهم أو مناطق نفوذهم إلا إذا أعلن أنه ضيف أو كانت تربطه بهم رابطة الدم.

المنتبغ لنمط حياة قبائل العفر يلاحظ فيها البعض من التناقضات، والتي تكمن في أسلوب و نمط حياتهم ما بين البداوة والمدنية، ومن ذلك علي سبيل المثال لا الحصر محافظة بعض الأسر الصغيرة علي نمط حياة التنقل والترحال خلف ما يملكونه من ثروة حيوانية، متمثلة في قطعان الأغنام والإبل بحثاً عن الماء و المراعي عابرين الحدود السياسية إلى البلدان المجاورة لهم حيث إن المطر يعد عاملاً رئيساً يتحكم في تنقلاتهم تلك، والتي لا تزيد عن مائة كيلومتر في بعض الأحيان.

أما الفئة الأخرى فقد أثرت فيها عوامل الاختلاط بواقع الحياة المعاصرة؛ مما نتج عنه تغيير في بعض العادات والتقاليد القديمة، وخاصة عند اختلاطهم مع التجار العرب، حيث أصبحوا يحصلون على رفاية نادراً ما تتوفر لغيرهم من البدو الآخرين الذين كانوا يعيشون في الحبشة.⁽¹⁰⁾

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة الفرنسية إبان احتلالها لجيبوتي لم تضع خطاً واضحة لتوطين البدو في جيبوتي، بل إنها حاولت التخلص منهم عن طريق إهمال جذبهم نحو وسط الإقليم، وكانت تهتم

بالإبقاء عليهم خارج الإقليم، واعتبرتهم في أحيان عدة أجانب، كما إنها لم تشجع على سياسة الاندماج الاجتماعي بينهم وبين باقي قبائل العفر الأخرى والصوماليين من جهة، وبين المقيمين الفرنسيين من جهة أخرى.⁽¹¹⁾

ثانياً: قبائل العيسى:

قبيلة العيسى تعود في أصولها إلى الصومال، واشتهروا بمقاومتهم للفرنسيين عندما عبروا الساحل باتجاه ميناء ابوبوك، ويقدر عددهم حسب المصادر التاريخية ما بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف نسمة⁽²¹⁾، وتتركز هذه القبائل في القسم الجنوبي من جيبوتي، المتاخم لحدود القبائل المجاورة والقاطنة في الإقليم البريطاني، والملاحظ أن ما نسبته 57 % من قبائل العيسى يعيشون في أثيوبيا، أما البقية فيعيشون في إقليم جيبوتي⁽³¹⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن النشاط الغالب لدى قبائل العيسى هو مزاوله أعمال الرعي في مساحة جغرافية واسعة نسبياً، تشمل المنطقة الخاضعة للقوى الصومالية والإثيوبية والفرنسية، وهذا النشاط انعكس على عملية استقرارهم في مكان واحد، بحيث جعلهم دائمى الترحال والتنقل بحثاً عن المياه والكلأ. وتنقسم قبائل العيسى في جيبوتي إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي:-

1. الأبال (Abgal) .

2. الدالول (Dalol) .

3. الوارديق (Wardig) .

تقطن مجموعة الأبال في الجنوب من جيبوتي، بينما تشغل مجموعات الدالول منطقة الساحل البحري، في حين سكنت مجموعة الوارديق المنطقة الحدودية .

و يوجد بين قبائل العيسى بعض طوائف التي يمكن أن يطلق عليها صفة المنبوذة، وليس لها نظير في المجتمع، ويطلق عليها اسم الساب (baS)، ومن بين هؤلاء حسب المصادر التاريخية: الميجان الذين اتمهنوا مهنة الحدادة.

قبائل العيسى تعتبر أكثر قبيلة في منح المساواة في الحقوق بين أبنائها بالمقارنة مع قبائل العفر، وفي ثلاثينات القرن العشرين وتحديداً سنة 0691 تولى رئاسة جمهورية الصومال اوجاز (sahko) وهو أحد أفراد قبيلة العيسى، والزعامه عند قبيلة العيسى وراثية، وتتم عن طريق الانتخاب بين أبناء القبيلة، وتتمتع كل فروع القبيلة بالحكم الذاتي، بحيث لا تؤثر على حريات المجموعات الأخرى و المجاورة لها. وتعد عادات هذه القبيلة قاسية، وقد جاءت نتيجة الظروف التي فرضتها عليهم بلادهم، حيث تقاس قيمة الرجل بعدد من قتلهم من الأعداء .

ثالثاً: العرب:

يعتبر العرب من العناصر المهمة في التركيبة السكانية لجيبوتي إلى جانب كل من قبائل العيسى والعفر، فقد كان هناك سكان من العرب الذين اشتغلوا بالتجارة، وأصبح لهم ثروة من هذه المهنة، وقد تمتعوا بنفوذ سياسي في جيبوتي، وهؤلاء قدموا من اليمن والسعودية، وأصبحت التجارة مهنتهم الرئيسية، خاصة في منطقة ابوبوك وتاجورة، قبل أن يسيطر الأوروبيون على سواحل البحر الأحمر. نجح هؤلاء العرب

في تأسيس مقرّ لهم في جيبوتي، وحصلوا على الجنسية الفرنسية، واكتسبوا ثروة طائلة من التجارة والزراعة، كما حصلوا على أعلى المراتب في البلاد بسبب ما ورثوه من التجارة. ⁽¹⁴⁾ وقد كان هؤلاء يتكونون من عدة طبقات، فعلاوة على الطبقة سالفة الذكر وجدت إلى جانبها طبقة من اليمينين، وهؤلاء يعيشون في الأحياء الداخلية للبلاد. ⁽¹⁵⁾ في حين مثل العرب الذين اشتغلوا بالتجارة وشحن سفن القوات الفرنسية المتمركزة في جيبوتي الطبقة الثالثة وهم يعملون بتجارة الصادرات والواردات. ⁽¹⁶⁾

رابعاً: المهاجرون الصوماليون:

يعيش في جيبوتي أعداد كبيرة من الصوماليين، وقد استقروا فيها كسكان دائمين، وخاصة أولئك القادمين من الصومال البريطاني، وقد كان للازدهار الذي حظيت به جيبوتي انعكاس علي عملية الهجرة إليها؛ إذ أصبحت منطقة جذب لمعظم القبائل الصومالية والعربية المهاجرة، واستطاعت هذه القبائل أن تجد لها موطئ قدم في جيبوتي وأن تستمر في الإقامة بها، ووفقاً لإحصائية سنة 1959م حول تركيبة السكان ونسبة كل فئة فقد كانت علي النحو التالي:-

شكل المهاجرون الصوماليون ما نسبته 23.8% من العدد الكلي للسكان في جيبوتي ، بينما شكلت قبيلة العيسى ما نسبته 7.3% من عدد السكان، في حين كان العفر يمثلون ما مجموعه 9.74% من المجموع الكلي للسكان. ⁽¹⁷⁾ وقد نتج عن الهجرة ازدياد عدد السكان في جيبوتي، وهذا الازدياد أدى لتكوين جمهورية جيبوتي التي استقلت عام 1977م. ⁽¹⁸⁾

خامساً: الطوائف الأجنبية في جيبوتي:

تعد الطوائف الأجنبية من الطبقات الداخلة في التركيبة السكانية في جيبوتي، ويمكن القول إن معظم هذه الطوائف كانت عبارة عن عمالة قدمت إلى هذه البلاد لغرض العمل، ويمكن القول إن الغالبية العظمى منهم تعمل في ميناء جيبوتي وفي السكة الحديدية، وكان دافعهم الكبير وراء الانخراط في هذه الوظائف هو الحصول على الجنسية الفرنسية، وقد لعبت هذه الطوائف دوراً كبير في تنمية الاتحادات التجارية والأحزاب السياسية في جيبوتي، وتقلدوا المراكز الإدارية الهامة، وفي المقابل كان لهم دور إيجابي في المساعدة في تطوير الحياة الاقتصادية و السياسية. ⁽¹⁹⁾ وساعد هؤلاء علي الاستقرار في جيبوتي تشجيع الحكومة الفرنسية الدائم على هجرة الأجانب إلى جيبوتي . وبالإضافة إلى هؤلاء كان هناك طوائف صغيرة من العرب ومن أريتريا وأثيوبيا جنبا إلى جنب، مع طائفة الهنود الذين كانوا يعملون في تجارة الأقمشة، خاصة تلك المستوردة من الهند والصين واليابان، علاوة علي هؤلاء جميعاً ضمت جيبوتي مجموعات محدودة من الطوائف الأوروبية، منهم علي سبيل المثال لا الحصر اليونانيون، وكانوا يعملون في الإدارة الحكومية. ⁽²⁰⁾ في حين أن السويسريين عملوا في بعض الأنشطة التجارية، حيث كانوا يقومون برحلات من أثيوبيا إلى جيبوتي وبالعكس بشكل كبير، كما هو الحال في عام 1936م ، ولا يمكن إغفال وجود الفرنسيين باعتبارهم مستعمرين، وأيضاً استوطن عدد منهم في جيبوتي، وقد كان هؤلاء يحظون بمعاملة مختلفة نوعاً ما عن بقية الطوائف الأجنبية حيث أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية آنذاك أمراً بعدم التعرض لهم من قبل السلطات الحاكمة في جيبوتي وقتئذ، وهم يمثلون أهم عنصر في جيبوتي، حيث يشغلون في كل الوظائف العليا في الدولة.

سادساً: التوزيع الجغرافي للسكان في جيبوتي:

خضع التوزيع السكاني من الناحية الجغرافية لسكان جيبوتي لنمط حياة السكان والظروف المحيطة بهم ونشاطهم التجاري أو الزراعي في معظم الأحيان، فقبائل العيسي تركز وجودهم في جنوب البلاد وتحديداً في المنطقة المحصورة ما بين العاصمة ومدينة صبيح.⁽²¹⁾ بينما قطنت قبائل العفر في كل من الشمال والجنوب على مساحة تبلغ 20 ألف كيلومتر مربع، أي حوالي 87% من إجمالي مساحة الدولة، ويمتد انتشار هذه القبائل في كل من جيبوتي العاصمة، وكذلك في تاجورة واوبوك، إضافة إلى مدينة دخيل في الجنوب. أما الأقلية من الصومال التي تنتمي لقبيلة الإسحاق و جدابورسي كان وجودها في جيبوتي كقوة عاملة في خط السكة الحديدية.⁽²²⁾ أما الأقلية العربية التي تنتمي إلى القبائل العربية تركز وجودها على البحر الأحمر للعمل بالصيد والتجارة، فمعظم سكان الدولة يعيشون في خمس مدن وهي: جيبوتي، و اوبوك، و تاجورة، و على صبيح ودخيل. أما مدينة جيبوتي فهي العاصمة، وتحتوي أكثر من نصف سكان الإقليم وهي المدينة الوحيدة الهامة في الدولة. وهي مركز الاقتصادي ويتركز فيها بيوت التجارة والمرافق العامة مثل المستشفيات ومباني السكة الحديدية ومناجم الفحم والوكالات البحرية وهي مدينة مكتظة بالسكان.⁽²³⁾ سابعاً: طبيعة الحياة السكانية.

المساكن:

كان سكان جيبوتي علي اختلاف أصولهم وانتماءاتهم يعيشون في مساكن بنيت وفقاً لطبيعة المناخ في البلاد وتماماً مع طبيعة الحياة التي يعيشونها وضرورتها أيضاً، حيث كانوا يفضلون العيش في الخيم المصنوعة من أوراق الأشجار والنباتات، وفي أحيان أخرى تكون مصنوعة من القش.⁽²⁴⁾ وفي القرى بنيت المساكن من الحجارة أو الطوب أو من فروع الأشجار. ويعرف المسكن التقليدي عند قبائل العيسى باسم الجورجي (Gurg) بينما قبائل العفر كان يعرف عندهم باسم أري⁽²⁵⁾، (Ari) وهو بصفة عامة يتكون من ستائر من الحصر المصنوع من ألياف النخيل والجلود، وعند انتقال القبيلة من مكان إلى آخر فإنهم يقومون بتفكيكه ومن ثم نقله على ظهور الجمال إلى مستقراتهم الجديدة، وهذا البيت تعيش فيه كل الأسرة، وله مدخل واحد خاص، وليس له فتحات كبيرة أخرى سوى فتحة واحدة، والتي يطلق عليها مدخل البيت، أما بالنسبة للأدوات المنزلية المستخدمة عند البدو الحصر على الأرض من الجلود ومن فروع الأشجار أما أدوات المطبخ يستعملوا في الأواني الفخارية والخشبية ولحفظ المياه تستخدم القربا من جلد الحيوانات، وهذا وصف عام لبيوت العامة من الناس، وفيما يتعلق بالمحلات التجارية فإن الأمر في بنائها لا يختلف كثيراً، حيث يبني التاجر متجره من نفس المواد تقريباً، وتعتبر هذه المظاهر إحدى جوانب حياة السكان في مناطق الأطراف خارج مدينة جيبوتي، أما في جيبوتي نفسها ولأنها العاصمة فيوجد بها مجموعة من المساكن ذات البناء المختلف نوعاً ما، بحكم إنشائها في العاصمة، وتلك المساكن يتركز فيها العرب والطوائف الأجنبية الأوروبية بالدرجة الأولى، كما تقسم المساحة فيها ذات الطراز الخاص وفقاً لطبقة ساكنيها، وتتميز بحدائق، كما تضم المدينة مجموعة من الفنادق الضخمة التي تحتوي على محلات تجارية، والملاحظ أن المباني في جيبوتي تبنى من حجر المرجان المطلي بالبحر الأبيض، وهذه المباني صممت على الطراز المغربي، وهو النسق الذي اتبعه الفرنسيون عند تشييدهم للمباني الجديدة في مستعمراتهم في شمال أفريقيا، وأدخلوا إلى المنازل

الإضاءة الكهربائية، وتخلل تلك الأبنية والمنازل بعض الطرقات والشوارع المرصوفة، والتي زودوها بمصابيح كهربائية للإنارة، ويمكن القول إن مشكلة المساكن وإنشائها خاصة تلك التي يقطنها أبناء قبيلتي العفر والعيسى في جيبوتي من بين الموضوعات الاجتماعية الهامة التي دارت حولها العديد من الدراسات.

وفي إطار التطوير العمراني الذي أدخلته السلطات الاستعمارية الفرنسية في جيبوتي فإنها وفي عام 1955م قامت بإنشاء 80 وحدة سكنية، وكإجراء تكاملي لعملية بناء تلك المباني تمت دراسة نظام التخلص من المياه عن طريق الصرف الصناعي، ونجحت في ضخ المياه لها من ناحية البحر، كما قامت الإدارة الفرنسية بتوصيل المياه والإنارة للمناطق الداخلية⁽²⁶⁾.

وتمكنت الإدارة الفرنسية في عام 1960م من التغلب على مشكلة الفيضانات التي كانت تحدثها أمواج البحر عن طريق بناء سدود، وذلك بعد حصولها على أموال من صندوق التنمية الأوروبي والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي، كما أقامت وحدات سكنية ومحلات تجارية.⁽²⁷⁾

المأكل و الملبس:

اعتمد سكان جيبوتي في حياتهم علي تربية الحيوانات، وكانت قبيلتا العفر والعيسى من بين أولئك، حيث قاموا بتربية الحيوانات التي كانوا يحصلون منها على طعامهم الأساسي، وكان يصاحب تربيتهم للحيوانات بعض الطقوس منها علي سبيل المثال لا الحصر أنهم كانوا لا يأكلون اللحم إلا في المناسبات، مثل الأعياد الدينية فقط ، فكان لذلك تأثير إيجابي علي عدم خسارتهم لأعداد من المواشي، بل حافظوا عليها، كما أن سياسة التقشف التي كانت تنتهجها قبيلة العفر في عدد وجبات الأكل بأن اقتصروا علي تناول وجبة واحدة ساعدهم كثيرا علي عدم الحاجة إلي استهلاك اللحوم بشكل كبير خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أنهم كانوا يدخلون أطباقاً أخرى خالية من اللحم إلى موائدهم، والمتمثلة في الذرة الذي تزرع في أثيوبيا والذي كان من الأكلات المفضلة عندهم، حيث يتم سلقها وخلطها بالبن، أو يخبزونها علي شكل فطائر رقيقة ، أما العرب الذين استقروا في جيبوتي من التجار الذين أصبحوا أثرياء نتيجة ممارستهم للتجارة وهو ما سمح لهم بالحياة في الأحياء المحلية المرفهة وكان الترفيه الوحيد لديهم هو تعاطي نبات القات.⁽²⁸⁾ بينما نجد أن العرب الذين يتقلدون مناصب إدارية مرموقة في جيبوتي يعيشون في ترف علي عكس الكثير ممن سبق ذكرهم وبشكل خاص من البدو.⁽²⁹⁾

أما فيما يتعلق بالزي التقليدي عند قبائل العفر فهو عبارة عن إزار مصنوع من نسيج ملون وعباءة، وغالباً ما تستبدل بجلود الحيوانات، ويضعونها علي أكتافهم،⁽³⁰⁾ أما بالنسبة للزي عند قبائل العيسى فيحمل بعض الخاصيات مثل قيام الرجل بارتداء سوار نحاسي أو عاجي في مرفقه الأيمن، وهذا اللباس مرتبط بنمط حياتهم الغالب عليه سمة الحروب، فإذا بلغ عدد ضحاياه خمس يلبس سواراً حديدياً، و إذا بلغ عددهم عشرة يلبس قرطاً في أذنيه.

ثامناً: العادات والتقاليد:

اعتمدت حياة سكان جيبوتي في الغالب علي ما يمكن تسميته بقانون العرف والعادات والتقاليد، وهي التي كانت تنظم حياتهم وتتحكم فيها، وكانت تلك الموروثات حصيلة لثقافة الجيبوتيين علي مر العصور، حتي أصبحت تشكل رصيذاً هاماً لهم، ويمكن القول إن رافدها الأساسي جاء من القصص والأساطير

والحكم والأمثال وملاحم الحروب، التي تكشف عن طبائع السكان الذين تعاقبوا في استيطان جيبوتي . وبالرغم من اعتمادهم علي نظام الحروب في حياتهم إلا أن قتل أحد أفراد القبيلة من قبل فرد آخر بها كان يخضع لعقوبة شديدة وعقوبة القتل عند القبيلة عقوبة كبيرة وتكون إما بدفع الفدية أو القصاص فإن لم يستطع القاتل الوفاء بذلك فعلى الأسر الوفاء وإن عجزت فالمسؤولية تقع علي عاتق القبيلة بأسرها . أما فيما يتعلق بالقصص والأمثال فإننا نجد فيها حكمة عميقة وناموساً للقبائل، كما أنها ترسم لوحات مختصرة توضح حياة البدو مثل الشجاعة والأقدام واللثام كانتا من الصفات التي يكرم عليها الشخص أما عكس ذلك بمعني الجبان فإنه وفقاً لعادات وتقاليد هذه القبائل يكون منبوذ.⁽³¹⁾ وكانت الحروب القبلية هي السمة الغالبة والمميزة للقبائل في جيبوتي كنتيجة طبيعية لها ترسخت عادة الأخذ بالثأر بين القبائل، بل إنها كانت ذات انتشار واسع بينهم، ويضاف إلي سلسلة العادات تلك عادات أخرى ذات انتشار كبير، خاصة لدي قبائل العفر والعيسى، ألا وهي الختان التي شملت البنات أيضاً حيث اكتسبت هذه الظاهرة وبمرور الزمن طابعا مقدسا، ورغم المساواة في هذه النقطة ما بين الأولاد والبنات إلا أن المرأة بشكل عام في المجتمع الجيبوتي كانت أدنى مرتبة من الرجل. وأما بالنسبة للزواج والطلاق والإرث في المجتمع ففي غالبية مناطق جيبوتي يقوم وفقاً للشريعة الإسلامية، وفيما يتعلق بموضوع الزواج ففي الغالب يكون دون أخذ رأي الفتاة عند اختيار الزوج لها. وبخصوص ظاهرة الطلاق عند القبائل فإنه يتم بصورة تلقائية، وبالنسبة لتربية الأولاد فقد سنت لها القبائل نظاما معينا، حيث يخضع الولد عند القبائل البدو للتدريب الصعب على مشاق الحياة في منطقة الأدغال، كما يقوم الأب بتربية الأولاد على رعي المواشي والعناية بها، وكذلك يتم تعليمهم علي كيفية التداوي بالأعشاب والكي بالنار في علاج الكثير من الأمراض، ويصنع رب الأسرة الأوعية اللازمة للمنزل من الأخشاب وكذلك يصنع النعال اللازمة لأفراد الأسرة من جلد الجمال والأبقار، ورب الأسرة له قرار التنقل والترحال، فهو يعرف الأماكن التي توجد بها المياه، ويتعلم الفرد من أبناء القبيلة الآخرين عن الأماكن التي تسقط فيها الأمطار، وفي الأماكن التي توجد بها المراعي، وترتبط حركات تنقل الماشية بدورات الأمطار، ويتقرب البدو فرصة سقوط الأمطار، وتعتقد القبائل في جيبوتي بالتمايم، وهي عبارة عن آيات من القرآن الكريم المطوية والمحفوطة في كيس صغير من الجلد ويقومون بتعليقها.⁽³²⁾

الديانة:

يدين معظم سكان جيبوتي بالإسلام، وقد اعتنق سكان جيبوتي الإسلام بعد أن وصل إليها عدد من التجار العرب من شبه الجزيرة العربية للاستقرار فيها. وقد ساعد هؤلاء العرب في تنوير العفر والعيسى ثقافياً وروحياً عن طريق تعليمهم الإرشادات الدينية، وأفنعوا رؤساء العفر والعيسى بأن الدين الإسلامي هو دين عدل ومساواة.⁽³³⁾ ونتيجة استقرارهم زادت أعدادهم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث وصل الذين يدينون بالإسلام إلى حوالي 75% من إجمالي عدد السكان في الإقليم، وكانت إلي جانبهم أقلية غير مسلمة تشاركهم الحياة في جيبوتي، وتطبق القبائل في جيبوتي القواعد الإسلامية التي كانت ظاهرة للعيان، فتمثلت في تشييد المساجد المبنية من الحجارة لتأدية العبادات، واستخدام البدو السجادة المصنوعة من جلد الماعز للصلاة، من بين تلك المساجد التي شيدت في جيبوتي المسجد الذي بني في عام 1938م على الطراز الإسلامي وتلك المساجد تحمل المميزات المحلية فالقبائل في جيبوتي يحترمون القرآن لا يهملونه و

يهتمون بالفروض كالصلاة، والحج، وصيام شهر رمضان. والتعصب غير معروف عند الصوماليين (العيسى والعفر).⁽³⁴⁾

كان من يعتنق مذاهب أخرى من مختلف القبائل في جيبوتي أيضا يمارسون شعائر أعيادهم، فهناك بعض الأعياد الدينية والتي لا تلتقي مع الأعياد الإسلامية مثل: عيد الدناكل، الذي تشعل فيه النيران، وعيد أغسطس الذي تذبج فيه الجمال. وعلي غرار ما كان يقوم به المسلمون من بناء المساجد كانت الأقليات غير المسلمة بعد تأسيس مدينة اوبوك بالمطالبة ببناء كنائس كدور للعبادة لها، ومن ذلك ما قام به الأسقف توران عندما طلب بناء كنيسة لممارسة عقيدتهم الخاصة بهم. كما تمتع الأجانب الأوروبيون بإجازاتهم في الأعياد والعطل الرسمية الخاصة بهم والتي تعطل فيها كافة الدوائر والإدارات الحكومية مثل: عيد رأس السنة الجديدة، وعيد الفصح، وعيد الصعود، وعيد جميع القديسين وعيد الميلاد.

التعليم:

كان التعليم السائد في شرق أفريقيا عامة وجيبوتي خاصة قبل مرحلة الاستعمار هو التعليم الخلوي، حيث كان يخصص مكان ذو اتساع لاستيعاب الأطفال من الجنسين على حد سواء وإلى جانبيه من يريد التعلم، ولم تكن هذه الخلوي مزودة بمقاعد، بل كانوا يفتشون الأرض، وكان الأولاد يجلسون في أماكن مفصولة عن أماكن جلوس البنات، ولا تحتوي هذه الخلوي علي صفوف دراسية غير أنه ومن خلال قياس الطريقة التي تقدم بها الخلوي موادها التعليمية يمكن تحديد الصفوف بشكل تقريبي اعتماداً على أعمار التلاميذ، حيث كان يوضع الأطفال الذين هم في عمر الرابعة تقريباً في الصف الأول، بينما من تتراوح أعمارهم ما بين 7 - 9 سنة فهؤلاء يكونون في الصف الثاني، في حين أن الذين أعمارهم في حدود 9 - 11 هم في الصف الرابع، أما ذوي الفئة العمرية ما بين 13 - 14 أو 15 سنة فهم في الصف الخامس أو في المرحلة النهائية من مراحل دراسة الخلوة القرآنية .

عند الاحتلال الفرنسي لجيبوتي لم تقم السلطات الاستعمارية بإدخال أية تعديلات أو إدخال نظام جديد علي الخلوي، بل تركتها كما كانت عليه قبل وصولهم، رغم أنه كان من أولويات وأهداف الفرنسيين التعليمية خصوصاً هو تحويل جميع السكان في مستعمراتهم إلى مواطنين فرنسيين من حيث الانتماء والثقافة والتعليم؛ حتي يصبحوا جديرين بكونهم فرنسيين.⁽³⁵⁾ ولكن اكتشف الفرنسيون أنه يتعذر عليهم تزويد سكان مستعمراتهم في أفريقيا بنفس القدر من التعليم الموجود في فرنسا.⁽³⁶⁾

فيما يتعلق بالتعليم في جيبوتي في ظل الإدارة الفرنسية فقد عملت علي إدخال التعليم الحديث والتعليم التبشيري حتي يتفق ويتماشى مع أهدافها السياسية، وكانت أول مدرسة حديثة أسسها الفرنسيون هي المدرسة التي أنشأت في مدينة اوبوك عام 1984م. على يد الآب اندريا جاروسو Andrea Jarosseau. ولم تكن هذه هي المدرسة الفرنسية الوحيدة التي أنشأتها فرنسا، بل افتتحت إلي جانبها مدارس أخرى مثل: مدرسة دار الأيتام لتعليم البنين والبنات، وحرصت السلطات الاستعمارية علي ربط مناهج هذه المدارس بمناهج المدارس الفرنسية في الوطن الأم، كما عملت علي أن يكون التعليم مجانياً بها لجميع الأطفال دون اعتبار للجنس أو المذهب.⁽³⁷⁾ وأوكلت مهمة تسيير شؤون هذه المدارس وإدارتها للراهبات وكانت الحكومة الفرنسية تقدم إعانة مالية سنوية تقدر بحوالي (200) مائتي فرنك ذهبي، واستمر نظام التعليم في جيبوتي

على هذا المنوال حتي عام 1903م عندما أصدرت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت قرارا يقضي بتنظيم التعليم، خاصة التعليم في المراحل الأولى منذ سنة 1956، وخصصت لهذا الغرض ميزانية تقدر بـ 4,42% وكان ذلك في نفس السنة 1956م وقد ذكرت تقارير الأمم المتحدة ذلك مشيرة إلى أن المؤسسات الرئيسية والمدنية بالإقليم تقوم بتقديم خدمات تعليمية، وأن التعليم العام يتم دعمه من قبل ميزانية الإقليم . وكان أعضاء التدريس من المعلمين والمعلمات أوروبيين، ويلاحظ أن عدد الطلاب الذين أقبلوا على ارتياد تلك المدارس الفرنسية لم يكن كبيرا، حيث كان عدد الطلبة في المدارس تلك آنذاك ما مجموعه (190) مائة وتسعين تلميذاً مقسمين ما بين (40) أربعون من أوروبا والبقية من الطلاب المحليين، وقد أقبل الجيبوتيين على التعليم بعد أن أدركوا أهمية هذه المدارس في تأهيلهم، وما يمكن أن توفره لهم الشهادات التي سوف يحصلون عليها فيما بعد من فرص أوفر للانخراط في الوظائف الحكومية، بعد أن كانوا يعتقدوا أن هذه المدارس ماهي إلا شبكة الغرض منها إدخالهم إلى الديانة المسيحية، فكان الإقبال عليها شبه معدوم في بداية افتتاحها، وفي خطوة موازية لردة الفعل هذه استمروا في الدراسة عبر خلاويهم المعتادة، وظل حالهم هذا حتي عام 1930 عندما أصبح لديهم وعي أكبر بقيمة التحصيل العلمي الحديث، مما نتج عنه ازدياد في أعداد طلبة المدارس النظامية، فبلغ عددهم ما يقدر بـ 1390 تلميذاً.⁽³⁸⁾ وبهذا الارتفاع في العدد أصبح التعليم الحديث يأخذ طريقه في الانتشار أكثر، بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بتنظيم التعليم بالمرحلة الابتدائية . وبالرغم من كل هذه الإجراءات والقرارات الإصلاحية وازدياد أعداد التلاميذ في المدارس في جيبوتي إلا أنهم لم يكونوا في نفس مستوي أعداد الطلاب في كل من الصومال البريطاني والإيطالي.

لم تتوقف الجهود الفرنسية في تطوير التعليم، فاستمرت في فتح مدارس جديدة كما هو الحال في عام 1948م عندما افتتحت مدرسة في مدينة تاجورة وكانت ذات صبغة تبشيرية، ثم نقلت هذه المدرسة مقرها إلى جيبوتي فيما بعد وقد وصل عدد الطلاب فيها في المرحلة الابتدائية 167 تلميذاً، وكانت تضم ثلاثة مدرسين فرنسين من ضمن الكادر التعليمي الذي كان بها، أخذت مسألة الاهتمام بتعليم أبناء جيبوتي منحى مختلفاً عندما بدأوا في التركيز علي فتح رياض للأطفال حتي يتم تهيئتهم لدخول المدارس، ففي عام 1954 _ 1955م وصل عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال ما يقارب 129 طفلاً، موزعين على النحو التالي: (56) ستة وخمسون من الذكور، و (73) ثلاثة وسبعون من الإناث، ويشرف على تعليمهم ثلاثة مدرسين فرنسين.⁽³⁹⁾ وفي مدينة تاجورة افتتحت مدرسة حرفية إلي جانب عدد من المدارس التبشيرية الأخرى وقد استقطبت جميعها عدداً لا بأس به من التلاميذ حيث دلت الإحصائيات أن عددهم كان يقارب 2364 تلميذاً، هذه المجهودات ظهرت نتائجها في ازدياد عدد المدارس في البلاد، وذلك عام 1960 م عندما وصل عددها إلى (25) خمس وعشرين مدرسة ضمت في صفوفها عدداً من التلاميذ ما مجموعه 4364 تلميذاً، أما في المرحلة الثانوية فقد كان عدد المدارس آنذاك (3) ثلاث مدارس تضم في صفوفها عدد 596 طالباً، بالإضافة إلى (5) خمس مدارس فنية بلغ عدد طلابها 337 طالباً.⁽⁴⁰⁾ وعلى الرغم من تلك القرارات التنظيمية المتعلقة بالتعليم والمجهودات المبذولة من أجل تطويره إلا إن التعليم ظل متخلفاً مقارنة بفرنسا، سواء من حيث عدم شموليته لمن هم في سن الإلزام والذين كانت نسبتهم تقدر بحوالي 20% ، أو في المرحلة الأولى بنسبة 10%، كذلك كانت النسبة ضئيلة في المرحلة المتوسطة (الثانوية) فكانت فقط 1% ، علاوة علي بعض التخصصات الأخرى، أو

من حيث أنه لم تكن هناك سياسة تعليمية ثابتة محددة الهدف، بل كانت الجهود المبذولة في هذا الشأن متروكة للإسهامات الفردية، خاصة الهيئات التبشيرية والخلوي التي عملت على المحافظة على تعليم القرآن الكريم.⁽⁴¹⁾ ويمكن القول إن فرنسا ساهمت بشكل ما في تدني مستوي التعليم في الإقليم عندما أصدرت قراراً بعدم السماح لمن تجاوز سن الثانية عشر بالالتحاق بالمدرسة. والجدير بالملاحظة أن الفرنسيين قدموا خدمات لتطوير التعليم في جيبوتي ولكنهم في نفس الوقت مارسوا نوعاً من العنصرية ضد السكان الآخرين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما كانت تقوم عليه سياسة الحاكم الفرنسي لجيبوتي كومبان (Com-pain) وتحديدًا في عام 1960م، تلك السياسة التي كانت تهدف إلى خلق نوع من الحواجز الاجتماعية بين الفرنسيين وغيرهم من فئات السكان، فقد اعتمد سياسة عدم الدمج بين السكان البيض والمحليين، ومما زاد الموقف سوءاً قدوم أعداد كبيرة من الفرنسيين من غير المتعلمين من المستعمرات الفرنسية الأخرى، فكان أطفالهم يتلقون التعليم في فصول منفصلة عن غيرهم من المحليين، وإمعاناً منهم في الحفاظ على مبادئ المستوى التعليمي فقد ركزوا على التعليم المسمى بمحو الأمية بشكل كبير، وفي المقابل لم يسمح إلا للقلّة القليلة بالدخول إلى التعليم الثانوي، فقد وضعت عددًا معيناً لهؤلاء بأن يكون ثلاثون طالباً فقط هم من يمكنهم الدراسة الثانوية، ولهم الحق في الحصول على الشهادة الثانوية في الإقليم، كما أنهم عرقلوا وصول معظم الطلاب الجيبوتيين إلى مستوى البكالوريا والمستوى الجامعي.

يتضح مما سبق ذكره أن السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تهتم بتخريج المدرسين الجيبوتيين، إنما أفسحت ذاك المجال أمام الفرنسيين، علاوة على ذلك فقد كانت تمنح المدرسين المحليين مرتبات ضئيلة حتى لا تشجعهم على الانضمام لهيئات التدريس. وبالرغم من كل هذه المساوئ والسلبيات إلا أن هيئة اليونسكو لم تقم بأي نشاط من شأنه مساعدة دولة جيبوتي في تخطي هذه العقبات.⁽⁴²⁾

الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن الحكومة في باريس قد تولت مسؤولية التعليم الثانوي والفني في جيبوتي، وقدم صندوق الاستثمار إعانات لبناء المدارس، وكان التعليم في هذه المدارس مجانياً، كما أن المنهج المقرر بها مرتبط بمنهج التعليم في فرنسا، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة والضرورية؛ كي تتماشى مع الأوضاع المحلية، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة الفرنسية تعمدت ألا تصل بالتعليم إلى المستوى المطلوب؛ لأنها أرادت أن يستمر السكان المحليون في الاعتماد عليها، ومن ذلك أنه حتى بحلول عام 1966م لم تكن هناك مؤسسات للتعليم العالي بجيبوتي. ولم يختلف الأمر مع مدارس البعثات التبشيرية من ناحية دعم الحكومة لها، فقد كانت تتلقى معونة مالية من الإدارة الفرنسية، وكان التعليم بها مجاناً، لكنه غير إجباري، أما التعليم الابتدائي والثانوي فكان موجوداً بها على غرار المدارس التعليمية الأخرى، وبالإضافة إلى انتهاجها التعليم التبشيري إلا إنها لم تغفل تقديم أنواع أخرى من التعليم مثل التعليم الفني والتجاري الذي أفردت له فصولاً خاصة به لديها، ومن خلال المعلومات التاريخية يتضح دور بعض المؤسسات الأخرى في المساهمة في نشر التعليم مثل: غرفة جيبوتي للتجارة، ومركز التكوين المهني، والتي قدمت خدمات تعليمية أيضاً، وبحلول سنة 1970م زادت أعداد المتعلمين بشكل كبير، حيث تراوح العدد ما بين 6200 - 7000 تلميذ، وارتفع عدد المسجلين في المدارس الابتدائية في الصف الأول من المدارس الثانوية من 190 إلى 260 وجاء في التقرير الرسمي الصادر عن جيبوتي أنه تم تخصيص مبلغ وقدره 249 مليون فرنك جيبوتي للنفقات الإدارية

للتعليم الابتدائي.⁽⁴³⁾ وفي عام 1973 زاد عدد مدارس التعليم الابتدائي ليصل إلى (30) ثلاثين مدرسة حكومية، و(5) خمس مدارس خاصة، أما التعليم الثانوي فقد اقتصر على وجود مدرسة واحدة عامة، واثنين خاصتين لنفس التعليم، مع وجود مدرسة على النمط الفرنسي، بالإضافة إلى معهد فني في جيبوتي .
أما الأقاليم الداخلية فلم تحظ بما حظيت به العاصمة جيبوتي من اهتمام بالتعليم وبناء مدارس؛ لذلك اقتصر التعليم بها على استمرار نظام الخلاوي، حيث يتم تعليم الأطفال مبادئ الدين الإسلامي وحفظ القرآن.⁽⁴⁴⁾

كان نتيجة هذه المجهودات ظهور طبقة متعلمة في جيبوتي يمكنها القراءة والكتابة بحيث تقدر نسبتها 5% من جملة عدد السكان، ويحتل المرتبة 124 عالمياً بالنسبة للمتعلمين، والملاحظ أن إجبارية التعليم والتعليم المجاني لم تدخل إلى جيبوتي حتى عام 1974م، والسبب يعود إلى القيود التي فرضتها الإدارة الفرنسية؛ لأنها اعتبرت أن انتشار التعليم سيؤدي إلى إحداث تنوير للأفكار وفتح آفاق أمام الجيبوتيين، وبالتالي سوف يسببون لها قلقاً سياسياً، بالإضافة إلى مزاحمة المحليين للفرنسيين في الوظائف الإدارية العامة. وخلاصة القول في هذا السياق أن الدافع الرئيس وراء قيام الفرنسيين بفتح المدارس وتشجيع التعليم هو وجود جالية فرنسية كبيرة في إقليم جيبوتي.

وتبقى الإشارة إلى آلية عمل تلك المدارس ونظام الدراسة بها، فقد اتبع النظام التالي بأن تستمر المراحل التعليمية لمدة ثلاثة عشرة سنة، منها ست سنوات للمرحلة الابتدائية، وأربع سنوات للمرحلة الوسطى، وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية، ويستمر العام الدراسي من سبتمبر حتى شهر مايو، ولغة التعليم هي الفرنسية، وكان عدد أعضاء التدريس في ذلك الوقت ثلاثمائة واثنين وتسعين (392) منهم عدد من الفرنسيين، وكانت الراهبات الكاثوليك رائدات في مجال تعليم الفتيات في تعليم الحياكة وتربية الأطفال، ويتلقين تعليمًا ابتدائيًا بسيطاً، وهذا النظام المتبع هو النظام التعليمي السائد في معظم دول العالم. وفي البداية عارض بعض المسلمين ارتياد بناتهم للمدارس الفرنسية في موقف معارض لنظام التعليم الفرنسي ، ونوعية التعليم المقدم في هذه المدارس، غير أن هذه المعارضة لم تستمر طويلاً وسمحوا لهن بالتعليم فيها، وهذا الإقبال كان سبباً في ازدياد عدد الفتيات المتعلّمات، والنسب التالية توضح ذلك، فقد شكلت الفتيات ما نسبته 36,8% من إجمالي تلاميذ المرحلة الابتدائية، وبنسبة 27,5% من إجمالي تلاميذ المرحلة الثانوية . وهنا يعتبر مؤشراً في التغير الملحوظ على الوضع المتخلف الذي كانت تعيشه نساء الإقليم، حيث كانت نساء البدو أميات، وتنحصر أنشطتهن في تربية الأطفال وأداء الواجبات المنزلية المعروفة .

التعليم بعد الاستقلال:

إثر حصول جيبوتي على استقلالها عام 1977م عملت على الانضمام إلى جامعة الدول العربية ونجحت في ذلك، وكان للحكومة الجيبوتية العديد من الأهداف، كان أهم أهداف الحكومة المستقلة الجديدة هو العمل على المحافظة على الهوية العربية والإسلامية للدولة، ورأت أن ذلك يبدأ من التعليم، بالرغم من سيطرت الثقافة الفرنسية على التعليم في جيبوتي بشكل كبير، وبقيت تلك الثقافة هي السمة الغالبة عليه حتى بعد حصول البلاد على الاستقلال، ظل الفرنسيون يسيطرون على التعليم في اللغة والإشراف عليه، بالرغم من قلة عدد المدارس الثانوية والأساسية والنقص الكبير والواضح في مؤسسات التعليم العالي، ونتيجة

لمحاولات الحكومة الفتية خلق هوية ثقافية خاصة بها دخلت في صراع مع الفرنسيين، وبلغ الصراع الثقافي ذروته في فترة ما بعد السبعينات، وهي المرحلة التي شهدت عودة الجيل المتخرج من المدارس العربية والجامعات والمعاهد العليا في الوطن العربي، الذين سارعوا إلى افتتاح مدارس أهلية تعمل بنظام اللغة العربية، وعلى نطاق واسع في الدولة، فافتتحت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومعهداً شاملاً للمراحل الأساسية والثانوية في جيبوتي، وكان نظام التعليم به مجانياً والزامياً في آن واحد، وتحديدًا للمرحلة العمرية 6-12 سنة، على الرغم من مجانية التعليم به إلا إنهم وضعوا بعض الرسوم الرمزية، وهي المتعلقة بأنمان الكتب والنقل، والنقطة الأخيرة هي التي دفعت الأسر الفقيرة إلى الامتناع عن إرسال أبنائهم لهذه المدارس؛ بسبب عدم مقدرتهم علي دفع تلك الرسوم البسيطة.

نتيجة انتشار الثقافة والتعليم في البلاد زادت نسبة التلاميذ المنتظمين في المدارس ففي عام 1996م بلغ عدد من التحق بالمدارس الابتدائية ما نسبته 36,6%.

غير أن هذه النسبة تغيرت في السنوات اللاحقة، وتراجعت نسبياً ليسجل معدل الالتحاق عام 1999م بالمدارس الابتدائية 33,1% بين الذكور والإناث.⁽⁴⁵⁾ وبالرغم من محاولة إدخال اللغة العربية في هذه المدارس إلا إنها ظلت مرتبطة بالمناهج الفرنسية، وفي خطوة أخرى من الدولة للتخلص من هيمنة الثقافة الفرنسية بدأت جمهورية جيبوتي التعاون بينها وبين باقي الدول العربية في مجال التعليم قصد حصولها علي الدعم في ترسيخ برنامجها التعليمي الجديد المستقل، فتم إنشاء مدارس أهلية جديدة لنشر اللغة العربية، حيث وصل عددها إلى سبعين مدرسة أهلية يدرس فيها حوالي 4661 طالباً وطالبة، وكانت تخضع لإشراف وزارة التعليم مباشرة في جيبوتي، وسارعت الحكومة في معالجة أوجه النقص في البرامج التعليمية المتبعة آنذاك، وتحقيق الهدف من أجل الارتقاء بمستوى التعليم خاصة مرحلة ما قبل دخول المدارس الابتدائية، حيث وصل عدد الأطفال بها في عام 2010 إلى 7000 طفل موزعين علي عدد 102م فصل دراسي، وفي نفس سياق الإصلاح الحكومي قامت وزارة التعليم في جيبوتي بتحسين نوعية المناهج الدراسية من خلال دورات تدريبية للمعلمين، شملت أغلبهم، وكانت بنسبة 95% من المدرسين في كل مدن جيبوتي.⁽⁴⁶⁾

ساهمت المؤسسات العربية في كثير من الدول العربية في تقديم الدعم لوزارة التعليم الجيبوتية من أجل الرفع من مستوى تعليم الأطفال وتنشئة أجيال متعلمة ذات ثقافة عربية وإسلامية بالدرجة الأولى، وعملت حكومة جيبوتي مع البنك الدولي علي مراجعة النظام التعليمي في البلاد بهدف الحصول علي تمويل من البنك يخصص لهذه الوزارة، وتكون آلية عمل التمويل من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، وساعدت هذه المرحلة في تطوير إمكانيات التعليم الجيبوتي.⁽⁴⁷⁾

لم يقتصر تطوير التعليم علي إنشاء المدارس فقط، بل قامت الحكومة بإنشاء مؤسسات أخرى مكملية للعملية التعليمية، وهي افتتاح مكتبات مركزية في جميع البلاد لبيع الكتب الدينية والعلمية والفكرية والثقافية، إلى جانب الكتب المترجمة إلى اللغة العربية، وشهدت إقبال طلاب العلم عليها، خاصة خريجي الجامعات العربية والعائدين إلى البلاد من الخارج بأعداد كبيرة. وقد كان للإعلام دور رائد في نشر الثقافة العربية بعد أن توفرت له الأجهزة والمعدات المتطورة لإنتاج البرامج، وتم تعزيز ذلك بإقامة دورات تأهيلية للصحفيين والفنيين العاملين بقطاع الإعلام عموماً.

كما لعبت مؤخراً القنوات الفضائية دوراً كبيراً في تطوير الجانب الثقافي في جيبوتي عن طريق بث برامج ومسلسلات باللغة العربية، وكانت تصدر عن وزارة الإعلام يومياً جريدة باللغة العربية من أجل ترسيخ الثقافة العربية، وأصبح للفن مكانة خاصة عند أهالي جيبوتي، حيث حظى بشعبية كبيرة لديهم . وتجدر الإشارة هنا إلي أن اللغة الصومالية هي لغة الحديث المستخدمة والمتداولة بين غالبية سكان البلاد، وتتميز بأنها تحتوي على كثير من مفردات اللغة العربية، كما تستخدم الحروف العربية في الكتابة، أما اللغة الرسمية لجيبوتي فقد كانت اللغة الفرنسية واستخدمت في الدوائر الحكومية والتعليم والتعامل الرسمي.

تاسعاً: المشاكل الاجتماعية:

عانى المجتمع الجيبوتي من بعض المشاكل الاجتماعية كغيره من المجتمعات في العالم، وتعتبر الظواهر السلبية تلك سمة عالمية لا تقتصر على بلد دون الآخر، غير أن بعض هذه المشاكل تفاقمت بسبب الوضع السياسي والمعيشي في البلاد، ومنها علي سبيل المثال لا الحصر مشاكل البطالة والعمالة والتسول.

البطالة ومشاكل العمالة:

برزت مشكلة انتشار البطالة بين سكان جيبوتي بشكل واضح، ومرد ذلك إلي ما يعرف بالكساد الاقتصادي⁽⁴⁸⁾. ولإعطاء فكرة عن ذلك هناك إحصائية عن حجم البطالة في البلاد، تم نشرها في عام 1955م، جاء فيها أن عدد العاطلين عن العمل يتراوح ما بين ألف، وألف وثمانمائة (-1000 1800) عاطل في مدينة جيبوتي وحدها، ويعزو هذا التقرير إلي أن من بين أسباب ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في العاصمة وانتشار البطالة بهذا الحجم هو تدفق الهجرة إلى المدينة من المناطق المجاورة مثل اليمن وبعض المناطق من الصومال.⁽⁴⁹⁾ وساهمت قوانين العمل المتبعة في عام 1952م المعمول بها في جيبوتي في عدم حل هذه المشكلة، فقد كانت تتألف من تشريعات غير مترابطة، كما إن القائمين علي تنفيذها كانوا إداريين غير متخصصين، ولا يملكون الخبرة الكافية لتفعيل وتنفيذ تلك القوانين، وفي خطوة من السلطات الحاكمة للتغلب علي هذه المشكلة تم إقرار تطبيق قانون العمال لما وراء البحار في جيبوتي، الذي كان يحتوي علي خمسة وعشرين بنداً أو قراراً، وكان لتنفيذه أثراً إيجابية علي البلاد، فقد أدي هذا القرار إلي تحسين أوضاع القوي العاملة المحلية، ووفر قاعدة قانونية آمنة للعاملين، كما تم إدخال وتطبيق قرارات نظام العمل بـ 40 ساعة في الأسبوع، وزيادة في الأجور والعمل الإضافي، وأصبح هناك زيادة في دخل الأسر، وأقر مبدأ حصول المتضررين بإصابات أثناء العمل علي التعويضات. وفي نفس الإطار الخاص بتطوير البلاد والقضاء علي المشاكل الاقتصادية بها -ومن بينها مشكلة البطالة- صدر تحذير عن رئاسة الوزراء في سنة 1964م ممثلة في شخص علي عارف برهان رئيس الوزراء في ذلك الوقت بخصوص تزايد الأخطار الاقتصادية الناجمة عن هجرة العمال إلى جيبوتي، بسبب ارتفاع المرتبات فيها كما بيّن علي عارف أن هذا الوضع إذا استمر فإنه يمثل تهديداً لاقتصاد جيبوتي، وقد يؤدي إلي خلق وضع وظيفي مضطرب في البلاد . وبالرغم من كون الفرنسيين مستعمرين إلا إنهم في بعض الفترات الزمنية عملوا علي تقديم الدعم المادي لجيبوتي ومن ذلك زيارة الرئيس الفرنسي (بومبيدو) في عام 1973م إلي إقليم جيبوتي، وأثناء زيارته قرر تقديم المعونة المالية للبلاد قصد دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، كما قرر تقديم الحماية للمقيمين وبشكل خاص العمال ضد

تدفع الأجانب الباحثين عن العمل، وهذا التدفق يمثل أحد المعضلات الرئيسية في جيبوتي، تلك الهجرة التي لم يردعها وجود الأسلاك الشائكة علي طول الحدود، والتي وضعها الفرنسيون حول المدينة غير أنها لم تكن عقبة أمام الوصول إلى جيبوتي، حيث استطاع حوالي 3000 مهاجر التسلل عبر هذ الأسلاك والدخول بشكل غير شرعي إلى الإقليم خلال عام 1972م، وزادوا في تفاقم المشاكل الاجتماعية ب في جيبوتي، بل أصبحوا هم أنفسهم مشكلة في حد ذاتها، وحدثت زيادة في نسبة البطالة وعدد العاطلين عن العمل.⁽⁵⁰⁾ ومما تجدر الإشارة إليه أن معضلة البطالة لم تكن المشكلة الوحيدة التي تؤرق الحكومة والمواطنين، بل يضاف إليها بعض السلبات الأخرى والتي أثرت سلباً علي حياة ونشاط السكان في جيبوتي منها علي سبيل المثال لا الحصر مسألة الاستهلاك المتزايد لنبات القات والمنتشر بين السكان، وقد كان يصل إليهم عن طريق استيراده من اليمن أو أثيوبيا والأخيرة تعتمد عليه كأحد مصادر الدخل الهام لها، غير أنه وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت كل من الحكومة البريطانية والفرنسية قلقة من الآثار السلبية الضارة المتزايدة على السكان المحليين من ناحية الجسمية والاقتصادية جراء استهلاكهم نبتة القات، حيث أثبتت الإحصائيات أن سكان جيبوتي يستهلكون سنوياً من القات ما يعادل نصف إيرادات الإقليم، غير أنه يلاحظ أن الحكومة الفرنسية في البداية لم تتدخل في الحد من استيراده أو استهلاكه، تاركة الأمر بكامله للسلطات المحلية الجيبوتية، وأكتفت بالتركيز علي الجوانب السياسية والعسكرية في جيبوتي من أجل الحفاظ علي وجودها واستقرارها فيه، ومع ذلك كان التدخل الأول لها في سنة 1952 والذي تمثل في فرضها ضريبة علي بيع القات. (51) وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع التهريب لهذا المنتج إلي داخل جيبوتي، ونفس الوقت أثر سلباً على استهلاكه، واستمرت السلطات في محاولة احتواء دخول نبات القات إلي البلاد، فقامت في سنة 1973م بإخضاع القات لضريبة رسمية من قبل الحكومة مما جعله أحد المساهمين في الدخل العام بالإقليم. (52)

ظاهرة التسول:

تعد ظاهرة التسول ظاهرة عالمية غير أنها تنتشر في دول العالم الثالث بشكل أكبر، وخاصة في البلدان الفقيرة أو تلك التي تعاني من فوضى وعدم استقرار سياسي، وكان هذا الحال في جيبوتي، حيث تعد من الظواهر التي يعاني منها السكان، والملاحظ أن انتشار ظاهرة التسول كانت متفشية بين الأطفال بشكل كبير، وهذا لا ينفي عدم وجود فئات عمرية أخرى تزاوّل هذا النشاط، فقد وجد بعض من الشباب والرجال كبار السن، كما كان للنساء نصيب في القيام بالتسول، إضافة إلي أولئك المشردين الذين لا يمتلكون لا مأوى ولا عملاً قاراً، وغالباً يعيشون في الملاجئ، وقد بلغ التسول في جيبوتي حدّاً كبيراً مقارنة بالدول المتاخمة له.⁽⁵³⁾

المصادر والمراجع:

- (1) السيد حمدي خليفة، جيبوتي وما حولها، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، (د.ت)، ص 75.
- (2) جواد فرج، جمهورية جيبوتي مولود دولة سجل تاريخي، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، 1982م، ص 27.
- (3) محمد يحي نادوا، العروبة والإسلام في القرن الإفريقي، جامعة القاهرة، (د.ت)، ص 7.
- (4) جلال يحي، محمد مهنا: مشكلة القرن الإفريقي وقضية الشعب الصومالي، دار المعارف، الإسكندرية، 1980م، ص 67.
- (5) جامعة الدول العربية، أضواء على جيبوتي و جزر القمر، مكتبة معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1985م، ص 7.
- (6) المرجع نفسه.
- (7) شوقي عطاالله الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، المكتبة العربية، القاهرة، 1972م، ص 50.
- (8) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961م، ص 37.
- (9) المجلة السياسية الدولية العدد 47 يناير 1967م، ص 4.
- (10) إبراهيم عبدالمجيد إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، النهضة المصرية، القاهرة، 2005م، ص 366.
- (11) إبراهيم عبدالله محمد ماح، الهزيمة الثالثة الكفاح التاريخي للصومال الغربي، النهضة المصرية، القاهرة، ص 2.
- (12) Donald C. Johanson selection paris 1984 Jain 42412/.
- (13) عبدالمملك عوده، جيبوتي دراسة مسحية شاملة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1980، ص 35.
- (14) محمد عيسى، الأزمة السياسية في جيبوتي منذ الاستقلال حتي 1993م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1980م، ص 7.
- (15) المجلة السياسية الثقافية، تصدرها وزارة الشؤون والوقاف، الكويت، 1976، 65.
- (16) Thompson virginla and Adloff Richard : Djibouti and the, Horn, of Africa, Stanford University press, Stanford, California, 1968, p. 16.
- (17) جامع عمر عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطي والحديثة، مطبعة الاهرام، القاهرة، 1978م، ص 55.
- (18) Legum Colin : Africa contemporary. R ecohd Annua surverand documents 1971 _ 1972 London, p.208.

- (19) اخويره رمضان عمر عيسى، المقاومة الوطنية في جيبوتي ضد الوجود الفرنسي (1945—1977م) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة عين شمس القاهرة 2016م ، ص 301.
- (20) حمدي السيد سالم ، الصومال قديماً و حديثاً ، مجلدين، مقدشيو، الصومال، 1965م ، ص 118.
- (21) حمدي الطاهري ، جيبوتي و أمن البحر الأحمر ، المطبعة العربية ، القاهرة ، 1977م ، ص 127.
- (22) المرجع السابق، ص 130.
- (23) إبراهيم عبدالمجيد ، المرجع السابق، ص 379.
- (24) Martinean, Aifred, op. cit, p. 55-56.
- (25) 25- Governo Generale dell Africa Oriental Italiana, stato maggior, ufficio in-formation militare, op. cit, p.46.
- (26) 26- Habib Deloncle Michal, Cote Francalse des Somalis, Union Francaise Maroc, Tunisie, pp. 240-241.
- (27) 27- Governo Generale dell Africa Oriental Italiana, stato maggior, ufficio in-formation militare, op. cit, p.47.
- (28)28- Thompson virginla and Adloff Richard : Djibouti and the,Horn,of Af-rica,p 32.
- (29)29- Oberl Philppe, op. cit, p.55.
- (30) إبراهيم عبدالمجيد، المرجع السابق، ص 392.
- (31) المرجع نفسه، ص 10.
- (32) السيد حمدي خليفة، المرجع السابق، ص 75.
- (33) جلال يحي ، مشكلة القرن الإفريقي و قضية الشعب الصومالي دار المعارف ، القاهرة ، 1980م ، ص 9.
- (34) جواد فرج ، المرجع السابق، ص 9.
- (35) جورج هـ. ت ، كميل، افريقيا المدارية المجتمع والأنظمة الحاكمة، ترجمة علي رفاعي الانصاري وعبد العزيز حمودة و فؤاد اسكندر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1969م ، ص 84.
- (36) المرجع نفسه ، ص 85 .
- (37) جامعة الدول العربية : اضاء على جيبوتي و جزر القمر ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة ، المكتب المركزي العربي للإحصاء ، القاهرة ، أغسطس 1975م ص 52.
- (38) المرجع نفسه ، ص 55 .

- (39) السيد حمدي خليفة : جيبوتي وما حولها ، ص 219 .
- (40) Europe publications limited the middle east and north Africa 1969 _1970 ,op cit P_ 245 .
- (41) جامعة الدول العربية ، المرجع السابق ، ص 60 .
- (42) عبد الوهاب الكيالي : مرجع سابق ص 127 .
- (43) Legum , Colin : Africa contemporary record annual survey and document's 1974 _ 1975 op P. 350 ,B .
- (44) تحسين نوعية التعليم الأساسي وتيسير الحصول عليه، مقال من بوابة أفريقيا، 2017، العدد 137، ص 123.
- (45) مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 30.
- (46) حامد عبيدي سلطان : تصميم برنامج مقترح اللغة العربية للمرحلة اعدادية في المدارس الحكومية رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة البنين ، السودان 2006 ، ص 179 .
- (47) السيد حمدي خليفة، المرجع السابق، ص 9.
- (48) عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية، ج 3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1991م، ص 127.
- (49) السيد حمدي سالم، المرجع السابق، ص 15.
- (50) عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الافريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المطبعة الجامعية، القاهرة، 1970، ص 20.
- (51) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 45.
- (52) عبدالرحمن عبدالغني، البحر الأحمر والأطماع الدولية، دار النشر والطباعة، القاهرة، 1985، ص 220.
- (53) زاهر رياض، الإستعمار الأوروبي في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، 1965، ص 90.

المراجع :

- (1) إبراهيم عبدالمجيد إبراهيم ، تاريخ أفريقيا الحديث و المعاصر ، النهضة المصرية ، القاهرة، 2005م .
- (2) إبراهيم عبدالله محمد ماح ،الهزيمة الثالثة الكفاح التاريخي للصومال الغربي ، النهضة المصرية ، القاهرة (د . ت) .
- (3) تحسين نوعية التعليم الأساسي وتيسير الحصول عليه، مقال من بوابة أفريقيا، 2017، العدد 137.
- (4) حسن مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- (5) حمدي خليفة، جيبوتي وما حولها ، دار المعرفة، القاهرة، 1980 .
- (6) جامع عمر عيسى ،تاريخ الصومال في العصور الوسطي والحديثة ، مطبعة الاهرام، القاهرة، 1978م .
- (7) جلال يحيى ، مشكلة القرن الإفريقي و قضية الشعب الصومالي دار المعارف ، القاهرة ، 1982م .
- (8) جواد فرج ،جمهورية جيبوتي مولد دولة سجل التاريخي، المكتبة المركزية ، القاهرة ، 1982م .
- (9) جورج هـ. ت.كميل، أفريقيا الإدارية المجتمع والأنظمة الحاكمة، ترجمة علي رفاعي الانصاري و عبدالعزيز جودة وفؤاد اسكندر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969.
- (10) جامعة الدول العربية ، اضاء على جيبوتي و جزر القمر مكتبة معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1982م .
- (11) حمدي عبدالرحمن حسن ، الصراعات العرقية و السياسية في أفريقيا ، قرارات أفريقية، المطبعة الجامعية، القاهرة، (د . ت) .
- (12) حمدي السيد سالم ، الصومال قديماً و حديثاً ، مجلدين، مقدشيو، الصومال، 1965م .
- (13) حمدي الطاهري ، جيبوتي و أمن البحر الأحمر ، المطبعة العربية ، القاهرة ، 1977م .
- (14) راشد البراوي ، الصومال الكبير حقيقة وهدف ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 1961م .
- (15) شوقي عطاالله الجمل ،تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، المكتبة العربية، القاهرة، 1972م .
- (16) عبدالله المشد ومحمود خليفة ، تقرير عن أحوال المسلمين في بلاد لصومال وأرتيريا والحبشة ، ط ؟ ، القاهرة ، 1951م.
- (17) عبدالملك عوده ، جيبوتي دراسة مسحية شاملة معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، (د . ت) .
- (18) عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.
- (19) محمد سعيد نادوا، العروبة و الإسلام والقرن الإفريقي دار المعارف ، القاهرة ، (د . ت) .
- (20) عبدالرحمن إسماعيل الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الافريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المطبعة الجامعية، القاهرة، 1970.
- (21) عبدالرحمن عبدالغني، البحر الأحمر والأطماع الدولية، دار النشر والطباعة، القاهرة، 1985.

الرسائل العلمية

- (1) أخويره رمضان عمر عيسى، المقاومة الوطنية في جيبوتي ضد الوجود الفرنسي (1945—1977م) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة عين شمس القاهرة 2016م .
- (2) حمدي عبيد سلطان، تصميم برنامج مقترح اللغة العربية للمرحلة الإعدادية في المدارس الحكومية، رسالة دكتوراه، جامعة البنين، السودان، 2006.
- (3) محمد عيسى ، الأزمة السياسية في جيبوتي منذ الاستقلال حتي 1993م ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1980م .

الدوريات

- (1) حسن حسين الخولي، سكان جيبوتي، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد 8، المطبعة الجامعية، القاهرة، 1982.
- (2) المجلة السياسية الدولية العدد 47 يناير 1967م .
- (3) مجلة الوعي الإسلامي ، المسلمون في عفر، وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 136، الكويت ، 1976.

المصادر الأجنبية

- (1) Donald C.Johahson selection paris 1984 Jain .
- (2) Legum Colin : Africa contemporary.R ecohd Annua surverand documents 1971 _1972 London.
- (3) Thompson virginla and Adloff Richard : Djibouti and the,Horn,of Africa,Stanford University press,Stanford,California,1968.
- (4) Europe publications limited the east and north Africa 1969-1970, op. cit.
- (5) Legum, Colin: Africa contemporary record annul survey and documents 1974-1975.
- (6) Governo Generale dell Africa Oriental Italiana,stato maggior, ufficio information militare.
- (7) Martinean, Aifred.
- (8) Habib Deloncle Michal, Cote Francalse des Somalis, Union Francaise Maroc, Tunisie.
- (9) Oberl Philppe, op. cit.